

تقييم العوامل المؤثرة على سعر الصرف

دراسة نظيرية على مصرف ليبيا المركزي

د / مصطفى خليفة بلقاسم الجدير

أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس - ليبيا

مقدمة:

تعتبر إليه سعر الصرف إحدى العناصر المحورية المكونة للاقتصاد المالي الدولي، حيث تعد التقلبات في أسعار صرف العملات ذات أهمية بالغة باعتبارها حلقة ربط بين اقتصاديات العالم ومقاييساً لحجم التبادل التجاري فيما بينها بالإضافة إلى ذلك فإنه يعتبر أدلة تعبير عن حالة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.^١

وتعاني الدول من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير، مما يجعلها أشد تأثراً بالتغيرات الاقتصادية الدولية وهو ما يعرف باسم (الانكشاف الاقتصادي)، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية. كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية.

^١ الطاهر لطوش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧.

وهذا يؤدي إلى اختلال شروط التبادل التجاري في حالة البلدان النامية من بينها ليبيا حيث تكون معدلات الإنتاج والتوظيف ضعيفة بسبب ضعف القاعدة الصناعية يمكن الاعتماد عليها للمنافسة في السوق العالمي وبالتالي لا يمكن الاستفادة من ميزة انخفاض سعر الصرف المحلي لتحفيز الإنتاج وتشجيع الاستثمار الأجنبي.^٣.

مفهوم كل من سعر الصرف والواردات :

أولاً مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه وحدة النقد الأجنبي أي مقدراً بوحدات من العملة الوطنية.

أما سعر الصرف الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بعمله أجنبية أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.^٤

وان سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدر بوحدات من العملة الوطنية. وكذلك يعرف سعر الصرف على انه ثمن عملة دولة مقومه في شكل عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين^٥.

أما الطاهر الأطرش فيعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عمله معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عمله أخرى^٦.

ويمكن للباحث ان يضع التعريف التالي:

^٣ زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإزاريطية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٤.

^٤ عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

^٥ يسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤٠٠.

^٦ فليج حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق، الجزائر، ٢٠٠٧، الطبعة الأولى، ص ٢٥١.

سعر الصرف هو عبارة عن وحدات من عمله معينة اللازم للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويقصد بها عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عمله أجنبية أي سعر عمله بعمله أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة والثانية ثمنا لها .

إشكال سعر الصرف:

سعر الصرف الاسمي:

يعرف على انه سعر عمله أجنبية بدلالة وحدات من عمله محلية دون إبراز القوى الشرائية للعملة، فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس حقيقة التقلبات في قيمة العملات الأخرى بالنسبة لعمله معينه، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعاً للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظه زمنية معينة إما ارتفاع سعر عملة معينة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى^٦.

سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الواجبات من السلع الأجنبية الأزمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو يقيس القدرة على المنافسة، وهو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلد^٧.

سعر الصرف الفعلي :

وهو سعر اسمي لأنّه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة فهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة العملة الأجنبية إلى القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، ويحدد على أساس القدرة تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين^٨.

^٦ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٤٤.

^٧ عدي محمود شهاب، سوزي علي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات العلي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٩.

^٨ طاهر الأطرش، تقلبات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٩٦.

سعر الصرف التوازنی :

هو سعر الصرف المتوازن لل الاقتصاد الكلى أي سعر الصرف التوازنی يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو وبالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة وان الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي^٩.

ثانياً الواردات :

إن تخفيف العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً أما أن يكون سعرها مقوم مفهوم بالعملة الأجنبية فيفضل دون تغير حجم الواردات والسوق يتخلص منه بانخفاض الكميات المطلوبة وبذلك فان سعر الصرف الأجنبي لسلع الاستهلاكية يؤثر على كمية الواردات، وارتفاع قيمة العملة أو لجو الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يزيد من المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار إضافة إلى تخفيف تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض تكلفة الواردات من المواد الخام ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقي رغبات المصدرین الأجانب(عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).

الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات العربية:

دراسة الدكاش (٢٠١٦)^{١٠}

^٩ در قال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ن رسالة ماجستير مالية ودولية، جامعة بلقайд، الجزائر، ٢٠٠٨.
^{١٠} محمود زاهر الدكاش، مدى انعكاس سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية على التوازن الاقتصادي الكلى، رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، ٢٠١٦.

وتهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتائج واقع سعر صرف الليرة السورية وهل هو حقيقي أو غير حقيقي وبالتالي يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي، ويهدف أيضاً إلى بيان أهماً لنظريات والمناهج والنماذج المحددة لسعر الصرف الليرة السورية وهل هو حقيقياً أو غير حقيقياً وبالتالي يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التأثير الاقتصادي - تحقيق توازن الاقتصاد الكلى - ثبات سعر الصرف لفترة طويلة
- مصالح المستوردين والمصدرين - توازن الميزان التجاري ثم ميزان الخدمات ، وبالتالي (ميزان العمليات الجارية) وثروة البلاد. وبالتالي فسعر الصرف المستهدف هو غير حقيقي ولذلك لم يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية ويتأثر بها .

دراسة محمود (٢٠١٣)^{١١}

وقد قام بدراسة تأثير سعر الصرف على تجارة الجزائر الخارجية (١٩٨٨-٢٠١٣) وتهدف الدراسة إلى مناقشة سعر الصرف الذي يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي التطورات التي طرأت على تحديد سعر الصرف في الجمهورية الجزائرية وما هو اثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى: فك الارتباط بين الدينار الجزائري والدولار وتعويضه بسلة عملات، والقيام بتعديلات حقيقة هيكل الاقتصادي وزيادة المرونة في سعر الصرف، وأتباع سياسة ذو الزحف المحدد .

- العمل على توحيد سعر الصرف ليعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد الجزائري من خلال القضاء على سعر الصرف الموازي .

دراسة الساعدي وعبد (٢٠١١)^{١٢}

^{١١} رشا محمود، أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير.

وتناولت دراسة (السعادي وعبد) ٢٠١١ أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلد مختار، واستنتجت الدراسة أن تخفيض قيمة العمل يؤدي إلى تحسين حالة الحسابات الجارية وأزالت الخلل فيه، وجذب الأموال إليها والذي يؤدي إلى تأكيل الأرصدة النقدية للإفراد والمؤسسات بسبب ارتفاع الأسعار.

دراسة منصف (٢٠٠٧)^{١٣}

محاولة معرفة سلوك صرف الدينار الجزائري (١٩٩٠-٢٠٠٧) باستعمال طريقة Var، وكانت مشكلة الدراسة البحث في محاولة بناء نموذج قياسي لتبسيير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والمتغيرات الاقتصادية حسب أساسيات النظرية الاقتصادية بعد الاختلال في الهيكالية والتحرير الفعلي، وحسب الدراسة فإن تقدير سعر الصرف يعود إلى النماذج الاقتصادية القياسية والسلالس الزمنية على تفسير السلوك العشوائي لأسواق الصرف، لذلك نجد أكثر النماذج فضلت لسعر الصرف هي نماذج الانحدار الذاتي Var.

دراسة السيد (٢٠٠١)^{١٤}

بنيت هذه الدراسة على طبيعة العلاقة بين المتغيرات في النظريات النقدية وإشارة إلى نتائج إلى أن عرض النقود له أثر ذا أهمية كبيرة على سعر الصرف، كما أظهرت النتائج أن أثر رصيد النقد على معدل التضخم أكبر نسبياً من أثر الصرف،

^{١٢} الساعدي، صبحي حون، عيده إبراد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختار، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١١.

^{١٣} معاذ منصف، محاولة نمجنة سلوك سعر الصرف الدينار الجزائري (١٩٩٠-٢٠٠٧)، باستعمال طريقة Var، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

^{١٤} موفق السيد، التطورات الحديثة للنظرية النقدية، منشورات بمجلة جامعة دمشق، العدد ١٨٣، سوريا، ١، ٢٠٠١.

كما بينت عدم فاعلية قرار تخفيض أسعار الفائدة في تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، إذا لم يتوافق بقرارات مكملة تخص العرض النقدي والاستمرار والنمو.
ثانياً الدراسات الأجنبية :

دراسة (Aven 2014)^{١٥}

دراسة (Aven 2014) تناولت هذه الدراسة اثر تخفيض قيمة العملة على الناتج المحلي لل الاقتصاد الإثيوبي توصله الدراسة إلى ان تخفيض قيمة العملة له اثر انكماش على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل عايد في الأجل القصير ، والسياسات النقدية لها اثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، بينما الإنفاق الحكومي كان له الأثر السلبي على الناتج المحلي الإثيوبي، وتوارد الدراسة أن الحكومة الأثيوبيه لا يمكن أن تترك العملة الأثيوبيه تحدد وفقاً للعرض والطلب ولكنها تحدد في السوق لتحقيق الاستقرار ، وتؤكد الدراسة على أهمية السياسات النقدية ودورها الايجابي على الناتج المحلي الإجمالي .

دراسة (Ratha 2010)^{١٦}

دراسة (Ratha 2010) أكيدت هذه الدراسة على أن تخفيض العملة في الهند له اثر انكمashية على الأجل القصير ولأكن له أثار ايجابيه في الأجل الطويل إي انه له تأثير ايجابي على نمو الناتج الحقيقي في الاقتصاد الهندي .

¹⁵Satishandraevkota, (2004), Imact of Exchange Rate Chango of Foreign Trade Balance inpal.

¹⁶Aven, Y, (2014), The Effect Currency Devaluation on Output: The case of EthopianEconomy, Journal of Economics and Intertional Finance, Jim Juniversity, P. 19.

١٧: (Devkota 2004)

أما دراسة (Satis Chandra Devkota 2004) تأثير التغير في سعر الصرف في ميزان التجارة الخارجية في النيبال وتهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كان التغير في سعر الصرف خصوصاً تخفيض العملة هو أفضل الحلول لمعالجة العجز في ميزان التجارة الخارجية وهذا العجز مستمر خصوصاً مع الهند، وقد اتخذت الحكومة العديد من السياسات في أوقات مختلفة، ولكن تغلب هذه السياسات باعت بالفشل .

وتوصلت الدراسة إلى تخفيض سعر الصرف لم تكون طريقة ناجحة لتصحيح العجز في الميزان التجاري لدولة النيبال لذلك أوصت الدراسة بزيادة الصادرات باستغلال الموارد المحلية كذلك يجب تخفيض الواردات باستخدام الأدوات المالية من خلال زيادة كفاءة الأداء الضريبي بناءً سياسة أحلال الواردات لنوع معين من الصناعات .

مشكلة البحث:

بالرغم من أهمية سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية ولها تأثيراتها الواضحة في الاقتصاد الكلي وتزداد هذه الأهمية مع زيادة الانفتاح على العالم الخارجي، ونجد إن المتتبع للاقتصاد الليبي يلاحظ تأرجح وتذبذب سعر الصرف في العملة الوطنية وهذا الأمر له أثره السلبية على الاقتصاد.

وتكمّن مشكلة الدراسة حول تحديد المتغيرات التي تؤثر على سعر الصرف ودرجة تأثير هذه المتغيرات واتجاه التأثير " سلباً أو إيجاباً " وذلك من خلال نموذج إحصائي يعمل على دراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام تحليل الانحدار.

¹⁷Ratho, H (2010), Does Devaluation work for Inaia2, Economic Bulletin, 3 (1) PP, 247-264.

والإجابة على التساؤل التالي: ما هي العوامل المؤثرة على سعر الصرف في مصرف

لبياً المركزي ،

أهمية البحث:

تبعد أهمية البحث من أهمية سعر الصرف كمتغير اقتصادي له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية، وينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ومن ناحية اقتصادية دراسة المتغيرات المؤثرة على سعر الصرف والتوصيل إلى حلول من خلال النتائج التي تخرج بها الدراسة، وتتمثل أهمية البحث من ناحية إحصائية في معرفة وتوضيح وشرح الجوانب التي تتعلق بتحليل الانحدار البسيط والمتعدد والتاريخي، .

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى تحديد معرفة أثر الواردات التي تؤثر على سعر الصرف وتحليلها من عام ١. الوصول إلى أفضل سعر الصرف ٢. معرفة التباين بسعر الصرف في المستقبل . ٣. الحصول على سعر الصرف وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع " سعر الصرف

الفرضيات:

- الفرض الرئيسي للدراسة: يوجد أثر معنوي (ذا دلالة إحصائية) للمتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف . وقد قامت الباحث بتقسيم هذا الفرض إلى ثلاث فروض فرعية وهي : • الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي (ذا دلالة إحصائية) للواردات على سعر الصرف.

- الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر معنوي (ذا دلالة إحصائية) لمعدل التضخم على سعر الصرف
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي (ذا دلالة إحصائية) للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية على سعر الصرف.

منهج البحث:

تنتهج الدراسة المنهج التاريخي في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة وذلك بهدف التتبع التاريخي لسعر الصرف وسيتم التحليل في هذه الدراسة بواسطة برنامج (spss).

مصادر البحث:

تم الاعتماد على البيانات من مصرف ليبيا المركزي .

حدود البحث:

- حدود زمنية (1970-2014). وتم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت مستويات مختلفة في سعر الصرف لذلك لابد من معرفة المتغيرات التي أثرت على سعر الصرف إضافة لقلة البحوث التي وصلت لهذه الفترة.
- حدود مكانية. دولة ليبيا
- البيانات مقيمة بالدينار الليبي (مليون دينار).

الدراسة التطبيقية

- تركز هذه الفقرة على قياس أثر المتغيرات الاقتصادية كمتغير مستقل (الواردات، ومعدل التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية) على المتغير التابع (سعر الصرف)، وقد قام الباحث بدراسة كل متغير على حدة باستخدام بعض المقاييس الإحصائية و معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لدراسة علاقة المتغيرات المستقلة الثلاثة بالتغيير في

سعر الصرف ، واستخدم أسلوب تحليل الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الأثر وكذلك معرفة نسبة تقسيم التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل ، والانحدار المتعدد لمعرفة نموذج الانحدار.

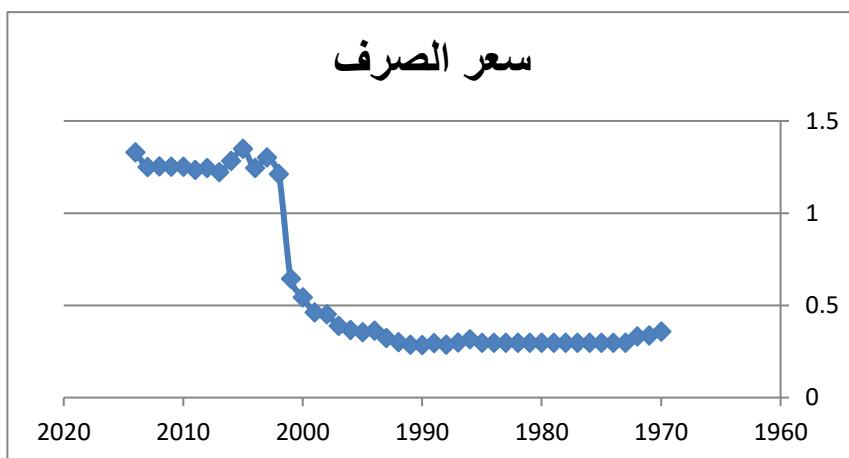
أولاً: دراسة كل متغير من المتغيرات الاقتصادية باستخدام بعض من المقاييس الإحصائية:

جدول (1) : يوضح المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	معامل الاختلاف%	المدى	أقل قيمة	الانحراف المعياري
سعر الصرف	٠,٦٠٥٩	٧٠,٩	١,٠٦	٠,٢٨	١,٣٥
الواردات	٧٧٠٧,٦٦٤	١٤٨,٨١	٤٣٠٤٤,٩٠	١٩٨,٠٠	٤٣٢٤٢,٩٠
معدل التضخم	٥,٠٤٤٤	١٣٤,٤٣٩	٣٩,٢٠	-٩,٨٠-	٢٩,٤٠
الناتج المحلي الإجمالي ب الكلفة	٢٣٩٨٨,٩٢٦٧	١١٦,٤٠٥	٩٩٣٣٩,٠٠	١٢٨٨,٣٠	١٠٠٦٢٧,٣٠
عوامل الدخل الجارية					٢٧٩٩٢٤,٣٠٣٤١

المصدر إعداد الباحث باستخدام برنامج spss

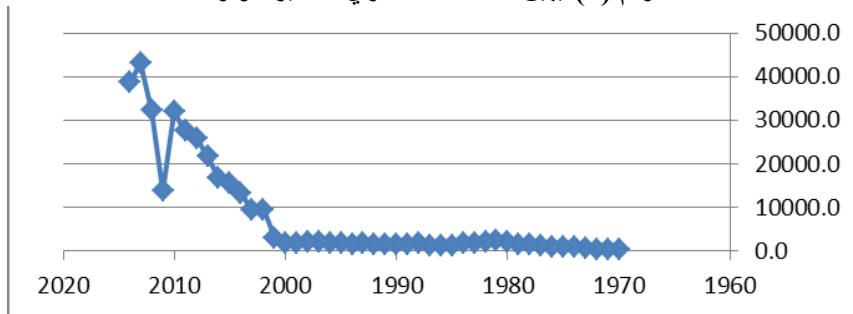
شكل رقم (1) يبين الشكل الانتشاري لمتغير سعر الصرف



المصدر: إعداد الباحث من برنامج Excel

من الشكل رقم (١) نلاحظ أن سعر الصرف شبه مستقر خلال السنوات (١٩٧٠-١٩٩٥)، ولكنه كان في زيادة تدريجية حتى عام ٢٠٠٢ حدثت قفزة عالية ثم أصبح شبه مستقر خلال الفترة الأخيرة.

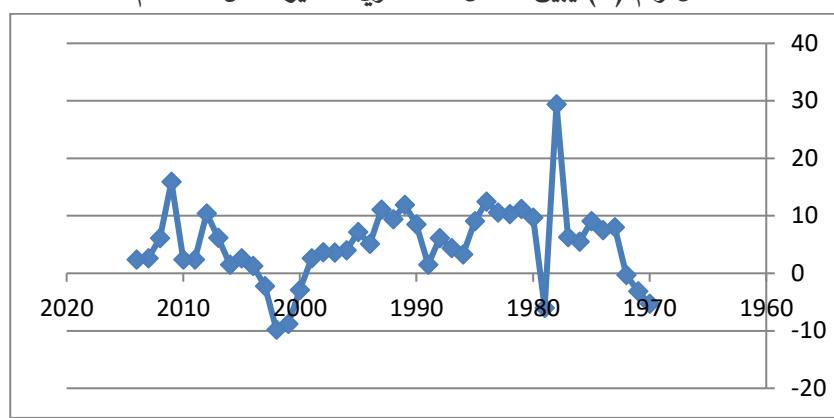
شكل رقم (٢) يبين الشكل الانتشاري لمتغير الواردات



المصدر: إعداد الباحث من برنامج Excel

من الشكل رقم (٢) نلاحظ بأن الواردات شبه مستقرة خلال السنوات الأولى (١٩٧٠-٢٠٠٠) وزادت بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٢ واستمرت في الزيادة حتى سنة ٢٠١٠ وتراجعت في سنة ٢٠١١ وفي سنة ٢٠١٢ زادت مرة أخرى حتى وصلت أعلى مستوى عند سنة ٢٠١٣.

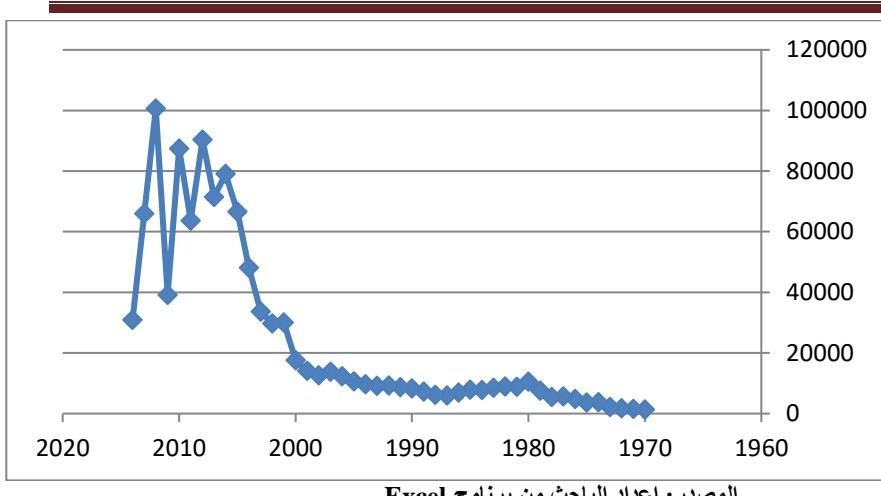
شكل رقم (٣) يبين الشكل الانشعري لمتغير معدل التضخم



المصدر: إعداد الباحث من برنامج Excel

من الشكل رقم (٣) نلاحظ أن معدل التضخم متذبذب وغير مستقر ولكن وصل لأعلى مستوياته في سنة ١٩٧٨ وأنني مستوى ليه في سنة ٢٠٠٢ .

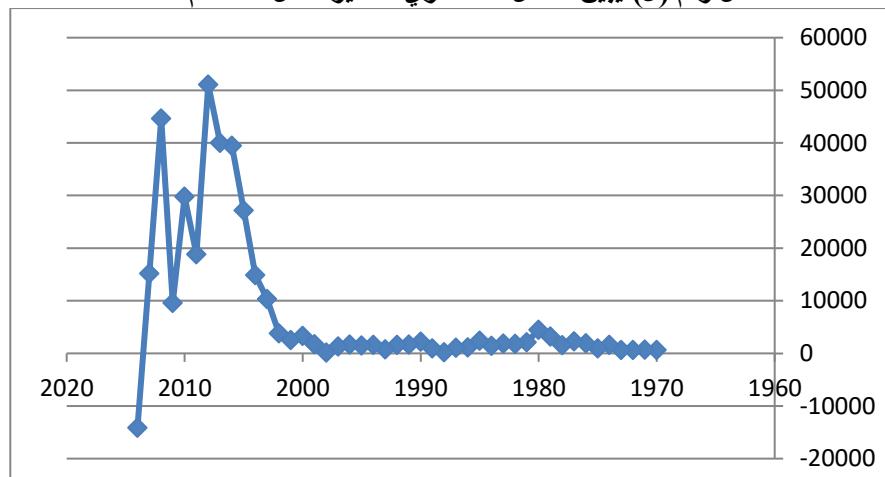
شكل رقم (٤) يبين الشكل الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إعداد الباحث من برنامج Excel

نلاحظ من الشكل رقم (٤) شبه استقرار الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل جارية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥)، ليتذبذب في الفترة التي تليها ليصل لأقل مستوى له في ١٤ سنة الأخيرة سنة ٢٠١٤ وأعلى مستوى له في سنة ٢٠١٢.

شكل رقم (٥) يبين الشكل الانتشاري لمتغير معدل التضخم



المصدر: إعداد الباحث من برنامج Excel

- ثانياً : دراسة السعر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation:

حاول الباحث في هذه الجزء دراسة سعر الصرف من خلال المتغيرات الثلاثة وعلاقتهم بالتغيير على سعر الصرف باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، الجدول رقم (٢) يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون والدالة الإحصائية المناظرة لكل معامل.

جدول رقم (٢) : معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات الاقتصادية والتغير على سعر الصرف

الدالة الإحصائية	معامل ارتباط بيرسون	العدد	المتغيرات الاقتصادية	م
* ٠,٠٠٠	٠,٨٥٢	٤٥	الواردات	١
٠,١٠٣	٢,٤٦-	٤٥	معدل التضخم	٢
* ٠,٠٠٠	٠,٨٨٤	٤٥	الناتج المحلي الإجمالي بمتكلفة عوامل الدخل الجارية	٣

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠,٠٥

- ١-١/ الواردات وعلاقتها بالتغيير على سعر الصرف: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الارتباط تساوي ٠,٨٥٢، وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة له ٠,٠٠٠، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة بين الواردات وعلاقتها بالتغيير على سعر الصرف، وبما أن قيمة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن هذه العلاقة طردية.
- ١-٢/ معدل التضخم وعلاقته بالتغيير على سعر الصرف: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) أن قيمة معامل الارتباط تساوي ٠,٢٤٦، وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة له ٠,١٠٣، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية ٥% مما يدل على عدم وجود علاقة بين معدل التضخم والتغير على سعر الصرف.
- ١-٣/ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية وعلاقتها بالتغيير على سعر الصرف: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الارتباط تساوي ٠,٨٨٤، وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة له ٠,٠٠٠، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية والتغير على سعر الصرف، وبما أن قيمة معامل الارتباط موجبة مما يشير إلى أن هذه العلاقة طردية.

ثالثاً: دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف باستخدام الانحدار البسيط :**Simple Regression**

١-٣ / الواردات وأثرها على التغير على سعر الصرف باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط **Simple regression analysis**

لاختبار الفرضية نستخدم أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple linear regression وذلك لمعرفة أثر الواردات (كمتغير مستقل) على سعر الصرف (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، ولاختبار معنوية (دالة) النموذج نستخدم أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول سجلت قيمة إحصاءه اختبار $F = 113,976$ بمستوى دالة $0,000$ ($P\text{-Value}$)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (٣): جدول تحليل التباين (ANOVA) لنموذج انحدار المتغير التابع على

المتغير المستقل

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	إحصاء F الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
الانحدار	٣١,٩٤٧	١	٣١,٩٤٧	١١٣,٩٧٦	$* 0,000$	دال
	١٢,٠٥٣	٤٣	٢٨٠.			
البواقي	٤٤,٠٠٠	٤٤				الإجمالي

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية $0,005$

كما يتبيّن من جدول البيانات الواردة بالجدول رقم (٣)، أن متوسط مربعات البواقي أو ما يسمى بـ **بـ** **Mean Square of Residual** **تساوي** $(M.S.R=0.280)$ ، وبأخذ الجذر التربيعي لهذا المقدار نحصل على الخطأ المعياري للتقدير **Standard Error of the Estimate** ، أو ما يسمى بـ "خط التقدير" ، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتتبّع بها، $St.Error=\sqrt{M.S.R}=\sqrt{0.280}=0.529$ وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التتبّع.

جدول(4): بعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل

الخطأ المعياري للتقدير	التبابن الغير مفسر %	معامل التحديد (R^2)	معامل ارتباط بيرسون (r)
0.5294	0.720	0.726	0.852

تشير النتائج الواردة بالجدول (4) إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.852 وكذلك معامل التحديد 0.726 أي أن معادلة الانحدار تفسر 72.6% من التغيير في الكمية المطلوبة بسبب الواردات والباقي 27.4% عوامل أخرى غير الواردات "زيادة قيمة هذا المقياس تفسر أن النموذج المقترن ملائم" ، وأن 72% من التباينات ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي Random error . ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (سعر الصرف) على المتغير المستقل (الواردات)، قامت الباحثة باختبار الفرضية الإحصائية المناظرة لذلك، وهي:

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

استخدمت الباحثة اختبار t، لاختبار الفرضية الإحصائية السابقة، وتحصل على النتائج المدونة بالجدول، حيث سجلت قيمة إحصاء t الاختبار $T_c = 10.676$ والقيمة الاحتمالية $P(T \geq 10.676) = 0.000$ ، مما يشير

إلى عدم قبول الفرضية الصفرية (فرض العدم)، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الواردات) له تأثير معنوي على المتغير التابع (سعر الصرف)

جدول(5): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة إحصاء T الاختبار	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار $\hat{\beta}$	المتغير المستقل
١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٧٩	٠,٠٠٠٧٤	(Constant)
*٠٠,٠٠٠	١٠,٦٧٦	٠,٠٨	٠,٨٥٢	الواردات

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية ٠,٠٥

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول (5) أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة (+0.582) يشير ذلك إلى أن تأثير الواردات (متغير مستقل) على سعر الصرف (متغير تابع) ايجابي، أي كلما ارتفعت قيم "الواردات" ارتفعت قيم "سعر الصرف".

وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$Y = 0.852X_{01} \\ (0.000)$$

نتائج التحليل:

وجود أثر ذات دلالة إحصائية لـ الواردات على سعر الصرف يمكن صياغة المعادلة التي تربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع كما يلي:

$$\text{سعر الصرف} = 0.852 \times \text{الواردات}$$

من المعادلة السابقة يتضح أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الواردات تتسبب في زيادة قدرها 0.852 في سعر الصرف

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية:

١. قبول الفرضية الرئيسية جزئياً والتي تنص على وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لـ (الناتج المحلي الإجمالي بعوامل الدخل الجارية) على سعر الصرف.
٢. رفض الفرضية الرئيسية جزئياً والتي تنص على وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لـ (الواردات ، معدل التضخم) على عملية سعر الصرف.

النتائج :

- لا يوجد تأثير لمعدل التضخم على سعر الصرف (حالة خاصة الاقتصاد الليبي) فإن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة طردية.
- يوجد تأثير بشكل غير مباشر للمتغيرات (الواردات) على سعر الصرف ، أي تؤثر هذه المتغيرات عن طريق متغيرات أخرى .
- يوجد تأثير مباشر للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية) على سعر الصرف ، وكانت اتجاه علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجارية طردية ، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي انه يساعد على تحديد مستوى المعيشة في الدولة (الرقم القياسي للأسعار المستهلكين) الذي يوضح مقدار التغير في القوة الشرائية للعملة المحلية سواء كان بالأأسعار الجارية أو اختيار سنة أساس

التوصيات

١. يتوجب على السلطات النقدية والمالية مراجعة القرارات المتعلقة بسعر الصرف وتجاوز الأخطاء التي تم ارتكبها من قبل السلطات النقدية والمالية على حد سواء من خلال اعداد دراسات وتقييم مدى فعالية وتكامل عمل أدوات السياسة الاقتصادية .
٢. ضرورة توحيد جهود السلطات النقدية والمالية والتجارية لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة من خلال استخدام الوسائل المتاحة .
٣. رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازنى من سعر الصرف الثابت .
٤. ضرورة رسم سياسات اقتصادية تساعد على النهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من اجل زيادة استغلال الموارد المتاحة والمعطلة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي .
٥. طلب الدعم الفني والمشورة من المؤسسات الدولية ذات الشأن الاقتصادي مثل صندوق النقد الدولي لمساعدة المؤسسات الاقتصادية المحلية على رسم سياسات اقتصادية (سعر الصرف) تتلائم مع التغيرات في الحالة الاقتصادية .

المقترحات:

مع الأخذ في الاعتبار انعكاسات أزمة في ليبيا على القضايا المالية وسعر الصرف نقترح مما يلى :

- وضع سياسة نقدية واضحة المنهج والرؤيا الإستراتيجية بمشاركة المختصين والخبراء .

- من خلال توحيد السياسات النقدية زيادة المعروض من النقد بما يفوق الزيادة في الناتج القومي مقسمًا على سرعة دوران النقد للحد من التضخم وانعكاسه السلبي على سعر الصرف العملة المحلية .
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لتحديد سعر الصرف الحقيقي، والذي يساهم في دفع النمو وتخفيف التضخم وتقليل الواردات، والمساهمة في انخفاض الاحتياجات النقدية .

المراجع

- ١- بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- ٢- در قال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ن رسالة ماجستير مالية دولية، جامعة بلقابيد، الجزائر، ٢٠٠٨.
- ٣- رشا محمود، أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان، جامعة الخرطوم، ٢٠١٣، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير.
- ٤- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعة الجديدة، الإزاريطة، الجزائر، ٤ .
- ٥- الساعدي، صبحي حون، عبده إياد حماد، أثر تخفيف سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختار ة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد ٤ ، العدد ٧، ٢٠١١.
- ٦- سمير عاشور كامل، أ.د. سامية أبو الفتوح سالم، "العرض والتحليل الإحصائي باستخدام الحزمة spsswin " ، الجزء الأول: المدخل والأسس، ٢٠٠٣.
- ٧- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك" ، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧.

- ٨- عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.
- ٩- عدي محمود شهاب، سوزي علي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات العلي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٩.
- ١٠- علي عبد السلام العماري، د. علي حسين العجيلي، الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيق، ٢٠٠٠.
- ١١- فليج حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- ١٢- محمود زاهر الدكاش، مدى انعكاس سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية على التوازن الاقتصادي الكلي، رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، ٢٠١٦.
- ١٣- محمود يونس، "اقتصاديات دولية" ، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- ١٤- معاذ منصف، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدينار الجزائري (١٩٩٠-٢٠٠٧)، باستعمال طريقة Var، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.
- ١٥- موفق السيد، التطورات الحديثة للنظرية النقدية، منشورات بمجلة جامعة دمشق، العدد ١٨٣، سوريا، ٢٠٠١.
- 16- Aven, Y, (2014), The Effect Currency Devaluation on Output: The case of EthopianEconomy, Journal of Economics and Intertional Finance, Jim Juniversity, P. 19.
- 17- Ratho, H (2010), Does Develuation work for Inaia2, Economic Bulletin, 3 (1) PP, 247-264.
- 18- Satishandraevkota, (2004), Imact of Exchange Rate Chango of Foreign Trade Balance inpal.

ملخص الدراسة :

تظهر مشكلة الدراسة من خلال معرفة اثر سعر الصرف على الواردات ومعدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجاري في ليبيا، وتهدف الدراسة بشكل رئيسي، ويهدف البحث إلى تحديد معرفة اثر الواردات التي تؤثر على سعر الصرف وتحليلها من عام الوصول إلى أفضل نموذج قياسي يمثل دالة سعر الصرف، ومعرفة التنبؤ بسعر الصرف في المستقبل .

والحصول على تقدير سعر الصرف وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع " سعر الصرف ". ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث . لا يوجد تأثير لمعدل التضخم علي سعر الصرف . ويوجد تأثير بشكل غير مباشر للمتغيرات (الواردات) علي سعر الصرف ، واستقرار سعر الصرف يؤدي الى زيادة مستوى معدل الصادرات في ليبيا، ومن أهم التوصيات:

- يتوجب على السلطات النقدية والمالية مراجعة القرارات المتعلقة بسعر الصرف وتجاوز الأخطاء التي تم ارتكبها من قبل السلطات النقدية والمالية .
- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف فيما يضمن اقتراب السعر التوازنی من سعر الصرف الثابت.
- ضرورة رسم سياسات اقتصادية تساعد على النهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من اجل زيادة استغلال الموارد المتاحة والمعطلة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :

سعر الصرف - الناتج المحلي الإجمالي - الواردات - ميزان المدفوعات - التضخم - تذبذبات سعر الصرف - البطالة - الاستقرار الاقتصادي - تقلبات سعر الصرف - العملة الوطنية .

Abstract:

The problem of the study emerged by knowing the impact of the exchange rate on imports and the rate of inflation, and the gross domestic product at the cost of current income factors in Libya, the main objective of the study and also the research is to determine the knowledge of the impact of imports that affect the exchange rate and its analysis from the year of reaching the best standard model representing the exchange rate function, and forecast future exchange rates.

Obtaining an exchange rate estimate and determine the relationship between the independent variables and the dependent variable "exchange rate". One of the most important findings of the research: There is no effect of the rate of inflation on the exchange rate, There is an indirect effect of the variables (imports) on the exchange rate, The stability of the exchange rate leads to an increase in the level of the rate of exports in Libya, The most important recommendations are:

- Monetary and financial authorities should review exchange rate decisions and go beyond mistakes made by the monetary and financial authorities.
- To formulate a clear policy by the Central Bank to achieve permanent stability in the exchange rate in order to ensure the near equilibrium price of the fixed exchange rate.
- The need to formulate economic policies that help to promote the productive sectors of the economy in order to increase the exploitation of available resources and disabled in the economy and increase the rate of economic growth.

Key Words:

Exchange rate - GDP - Imports - Balance of payments - Inflation - Exchange rate fluctuations - Unemployment - Economic stability - Exchange rate fluctuations - National currency.